المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** الصدمة النفطية الثالثة لاسعار النفط في الاسواق العالمية
**اسم الكاتب:** م.م. خضير عباس النداوي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1968
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 03:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# الصدمة النفطية الثالثة لاسعار النفط في الاسواق العالمية

المدرس المساعد

خضير

عباس النداوي(*)

**المقدمة:**

تبرز أهمية النفط في كونه واحداً من أهم السلع الاقتصادية المتفردة في تأثيراتها على حركة الاقتصاد العالمي ، وبالتالي لم يعد النفط سلعة اقتصادية فحسب ، بل سلعة ستراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية متداخلة . وقد شهدت الأسواق النفطية الدولية منذ خمس سنوات تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسية وبخاصة ظاهرة أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات قياسية وعلى مستويات غير مسبوقة مما شكل صدمة ثالثة لأسعار النفط في الأسواق العالمية .

وتنعكس تداعيات هذه الظاهرة على الدول المنتجة للنفط باتجاهين : الأول ايجابي بزيادة العائدات المادية للدول المصدرة للنفط ومن ثم ازدهار الحياة الاقتصادية فيها في كافة الميادين ، والثاني سلبي : بزيادة الصراع والتنافس الدولي على المناطق المصدرة للنفط لغرض فرض الهيمنة العسكرية على بعض هذه المناطق لضمان التحكم بكميات النفط المصدرة للأسواق العالمية .

**خلفية تاريخية :**

عرف الإنسان النفط منذ القدم في بلاد العراق وفارس ومصر وغيرها من دول العالم . وكان يستعمل في التدفئة ورصف الطرق والبناء وصُنع

(*)مدرس العلوم السياسية- جامعة النهرين.

العقاقير وصيانة السفن . وقد ابتدأ العصر الاقتصادي للنفط في تاريخ البشرية منذ ١٤٨ سنة خلت ، وتحديداً عقب حفر أول بئر للنفط في ولاية بنسلفانيا الأميركية واستغلاله لأغراض اقتصادية عام ١٨٥٩م[١] وجرى أول تسعير تجاري له عام ١٨٦٠م بنحو (٩) دولارات للبرميل ، ثم بدأ السعر بالتراجع المستمر ليصل بنهاية الحرب العالمية الثانية إلى (١,٨) دولار للبرميل الواحد . وقد شهد عقد السبعينيات في القرن العشرين الصدمتين الأولى والثانية لأسعار النفط . كانت الأولى عام ١٩٧٣م حيث قفز سعر برميل النفط وبشكل مفاجئ من ٢,٧ دولار ليصل بعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ إلى (٤٠) دولار ، وجاءت الصدمة الثانية بعد توقف تصدير النفط الإيراني في شباط/ فبراير ١٩٧٩ عقب سقوط نظام الشاه[٢] . ومنذ ذلك الحين تراوح سعر البرميل بين ٢٠_٣٥ دولار .

وتجئ الصدمة الثالثة لأسعار النفط في الأسواق العالمية مختلفة عن سابقتيها من حيث المضامين والدلالات ، لتسجل تصاعد الأسعار بشكل تدريجي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق في نيسان / ابريل٢٠٠٣ ليصل إلى أكثر من (٤٠) دولاراً في عام ٢٠٠٤ ثم إلى أكثر من (٥٠) دولاراً عام ٢٠٠٥ ليواصل ارتفاعه إلى أكثر من (٧٠) دولاراً في منتصف عام ٢٠٠٦[٣]. ثم ليتخطى حاجز (٩٠) دولارا للبرميل الواحد في نهاية ٢٠٠٧ . وعلى الرغم من استمرار التصدير من الدول المنتجة للنفط ، وفي مقدمتها دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) ، إلا أن الارتفاع الزاحف لأسعار النفط لا زال مستمراً وسجل أرقاما غير مسبوقة في بورصات بيع النفط العالمية .

تسعير النفط: تؤثر على تسعير النفط العديد من العوامل ، في مقدمتها :

---

**[١] د. حافظ برجاس : الصراع الدولي على النفط العربي ، طبع بيسان للنشر والتوزيع والأعلام بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م ، ص٢٢ .**

**[٢] خضير عباس النداوي : أسعار النفط في الأسواق لعالمية ، الوقائع والتوقعات ، مجلة النفط والتنمية ، العدد الخامس ، أيلول – تشرين الأول ١٩٨٧ ، بغداد ، ص٨٩ .**

**[٣] للمزيد من التفاصيل أنظر صحيفة الزمان ، ٢٠٠٥/٨/٣٠ .**

١. أن القيمة الحقيقية للنفط ينبغي أن يُعبر عنها بالسعر الذي يدفعه المستهلك النهائي مقابل ما يحصل عليه من فوائد حقيقية باستهلاك المنتجات النفطية المكررة وباستقطاع مجمل التكاليف من البئر حتى أسواق الاستهلاك النهائية ، و ينتج ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي .

٢. يتوزع صافي الريع بين حكومات الدول المستوردة للنفط معبرا عنه بنصيبها بما تفرضه من ضرائب على استهلاكه ، وبين الدول المصدرة للنفط معبرا عنه بنصيبها بصافي سعر النفط الخام ، مطروحا منه ما تتكلفه في البحث والاستكشاف والإنتاج ....الخ . ويتوقف نصيب كل من الطرفين من صافي الريع على مستوى سعر النفط الخام، إذ كلما انخفض السعر ، انخفض نصيب الدول المصدرة منه، والعكس صحيح .

٣. أن ما يثقل كاهل المستهلك النهائي لا يتمثل في سعر النفط الخام ، وإنما فيما تحصل عليه حكومات الدول المستوردة للنفط من ضرائب تتجاوز في الدول الأوربية ٧٠% من السعر الذي يتحمله هذا المستهلك . وقد برهنت التجارب عبر نصف القرن الماضي على أن نصيب تلك الحكومات من صافي الريع كان يتجاوز ٨٥% ، بينما لا يتجاوز نصيب الدول المصدرة منه سوى ١٥% .

٤. لا بد أن يعبر عن سعر النفط بالسعر الحقيقي أو السعر بدولارات ثابتة القيمة ، والذي يكشف عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي والتغيير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط في الأسواق العالمية ،كما يعتمد الطلب على النفط على الظروف الاقتصادية في العالم والتي تؤثر على تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية .

٥. يعتمدُ تسعير برميل النفط في البورصات العالمية على مكان المنشأ ( مثلاً تكساس، الجزائر ، دبي .. الخ ) أو عن طريق كثافته ( خفيف ، متوسط ، ثقيل ) اضافة الى محتواه من الكبريت[٤] . كما تُستخدم تقييمات أخرى للاسترشاد بها للتسعير منها : نفط مزيج برنت ، نفط وسط تكساس لزيت شمال أميركا ، ونفط دبي كعلامة استرشادية لزيت الشرق الأوسط ، ونفط تابيس في ماليزيا كمرجع للزيت الخفيف في الشرق الأقصى ، ونفط ميناس في اندونيسيا كمرجع للزيت الثقيل في الشرق الأقصى . فضلاً عن نفط سلة الأوبك التي تضم الزيت الخفيف في المملكة العربية السعودية ، دبي بدولة الأمارات العربية المتحدة ، الجزائر ، فنزويلا ، والمكسيك ، رغم انه لايتبع منظمة الأوبك .

**العوامل الاقتصادية لارتفاع الأسعار :**

١. زيادة الطلب : عكست أرقام إجمالي الطلب العالمي على النفط منذ عام ٢٠٠٢ والتي لم تفلح القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط عن مواجهة الزيادة الغير مسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي والتي بلغت نحو (٧) مليون برميل يومياً خلال الأعوام الخمس الأخيرة . كما لم تستطيع القدرة الإنتاجية أن تخفف من حدة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و أنعكس أداء الاقتصاد العالمي خلال ٢٠٠٥ على معدلات نمو الطلب عل النفط خلال العام المذكور ، حيث بلغت الزيادة (١.٢) مليون برميل يوميا وذلك مقارنة بمعدلات النمو العالمية للطلب على النفط خلال عام ٢٠٠٤ والتي بلغت (٢.٩) مليون ب/ي خلال

---

**[٤]لمزيد من التفاصيل ول آليات تسعير النفط في الأسواق الدولية يمكن الرجوع إلى الموسوعة الإلكترونية على شبكة الانترنت والمتوفرة على الموقع : www.wikipedia.org**

عام ٢٠٠٥ وفي هذا السياق فقد بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط (٨٣.٣) ب/ي خلال عام ٢٠٠٥ أي بزيادة قدرها (١.٥%) مقارنة بعام ٢٠٠٥ وتصاعد الطلب العالمي على النفط ليصل على (٨٤.١) ب/ي خلال ٢٠٠٦ (الجدول رقم (١))

الجدول (١) : إجمالي الطلب العالمي على النفط ٢٠٠٢-٢٠٠٦

| السنة | إجمالي الطلب/مليون برميل يوميا |
|---|---|
| ٢٠٠٢ | ٧٧.٨ |
| ٢٠٠٣ | ٧٩.٤ |
| ٢٠٠٤ | ٨٢.٣ |
| ٢٠٠٥ | ٨٣.٣ |
| ٢٠٠٦ | ٨٤.١ |
| ٢٠٠٧[٥] | ٨٥.٨ |

المصدر : (OPEC : Monthly Oil Market Report ,P.42, available at :www.opec.org)

٢. نقص طاقة التكرير : تسبب نقص طاقات التكرير لمصافي النفط في الدول الغربية والاختناقات في طاقات التكرير العالمية والتحويلية ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية : عن تلبية احتياجات الاستهلاك مما أدى إلى رفع أسعار المشتقات النفطية بصورة حادة[٦] ، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

٣. انخفاض إنتاج النفط : على الرغم من تصاعد الطلب العالمي على النفط فقد تزامن معه تذبذب إنتاج النفط في نيجيريا[٧] وبحر الشمال ، في حين لم تتمكن بعض الدول من زيادة إنتاجها كما كان متوقعاً .

---

[٥] تقديرات منظمة الأوبك .
[٦] أنظر صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٠٢٩٤ في ٢٠٠٧/٢/٣ .
[٧] صحيفة الزمان ،٢٠٠٦/٩/١٣.

٤. انخفاض الدولار : استمرت أسعار صرف الدولار بالانخفاض خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة مع بقية العملات الدولية ، وبحلول الشهر الأخير من عام ٢٠٠٦ أنخفض الدولار الأميركي بنسبة ٢.٦% مقابل اليورو ، و ٢.٨% مقابل الباون البريطاني ، و ٢.٤%مقابل الفرنك السويسري ، و ٢% مقابل الين الياباني ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار نفط سلة الأوبك بنسبة ٤.٥% أي من (٥٥.٤) دولار إلى (٥٨) دولار للبرميل الواحد في أسواق النفط العالمية[٨] .

٥. عمليات مزج البنزين بالايثانول : عمدت العديد من مصافي تكرير النفط في الولايات المتحدة الأميركية إلى مزج البنزين بالايثانول لأسباب بيئية تنفيذاً لقوانين أقرت في غالبية الولايات الأميركية مما أدى إلى زيادة الطلب على البنزين .

العوامل الجيوسياسية لارتفاع الأسعار : تتأثر أسعار سلعة النفط وبشكل حاد جدا بالأحداث والتطورات التي يشهدها العالم* . وقد ساهمت العديد من التهديدات الجيوسياسية في مختلف مناطق العالم بارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية وفي مقدمتها الآتي :

١. تطور الإحداث في العراق : على الرغم من امتلاك العراق لثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم ، إلا انه يعاني من اضطراب الوضع ألامني منذ أربع سنوات والذي تسبب في

---

[٨] جامعة الدول العربية وآخرون :التقرير الاقتصادي العربي المو د ، ٢٠٠٦ ص٦٠ . وكذلك
OPEC : Monthly Oil Market Report , January 2007, P.8, available at www.opec.org.

* في مؤتمر ص في لجيمس بيكر وزير خارجية أميركا الأسبق في ٩ / كانون الثاني / ١٩٩١ عقب فشل مبا ثاته في جنيف مع وزير خارجية العراق آنذاك طارق عزيز ول أزمة الكويت : قال في المؤتمر [سيداتي سادتي للأسف فعلى مدار أكثر من ست ساعات لم أسمع شيئاً يو ي بأي مرونة عراقية أيا كانت بامتثالهم لقرارات الأمم المت دة } وأشاعت كلمة "للأسف" الاضطراب في البورصات العالمية أما أسعار النفط فقد ارتفعت من ٢٣ دولاراً للبرميل الوا د عندما بدأ المؤتمر الص في إلى ٤٠ دولاراً للبرميل الوا د في نهاية المؤتمر الص في . لمزيد من التفاصيل أنظر : جيمس بيكر : سياسة الدبلوماسية "مذكرات جيمس بيكر" ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩ ، ص٥٣٢ .

ارتفاع حجم الأضرار التي تكبدها القطاع النفطي جراء استمرار عمليات التخريب . وطبقاً لتصريحات المفتش العام لوزارة النفط العراقية السيد علي العلاق ، فقد تكبد العراق لخسائر تقدر بخمسة مليارات دولار أميركي جراء استمرار عمليات التخريب التي طالت أنابيب النفط والمنشات النفطية الأخرى ، مما تسبب في تراجع إمكانيات التصدير العراقية أو انقطاعها لمدد طويلة كما حصل لتوقف تصدير النفط عبر الأنبوب العراقي التركي مما ساهم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية[٩] .

٢. الأزمة الإيرانية مع الغرب : تمثل الأزمة النووية الإيرانية واستمرار توتر المواقف مع الغرب احد أهم العوامل التي دفعت باتجاه زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وخاصة في ظل التهديدات التي يطلقها المسئولون الإيرانيون ، كلما تعثرت مفاوضاتهم مع الغرب بشأن الملف النووي الإيراني وطبقاً لنشرة ميس الاقتصادية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ فقد هدد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية السيد علي خامنئي بأن إيران ستغلق منافذ تصدير النفط المصدر من الخليج إلى الأسواق العالمية في حال تعرض بلاده إلى ما اسماه بخطوة خاطئة من قبل الولايات المتحدة الأميركية ( عمل عسكري) . وقد اتخذت هذه الأزمة اتجاهاً آخر عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٦٩٦ في ٢٠٠٦/٧/٣١ والذي طالب إيران بتعليق جميع أنشطتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة التجهيز ، على أن يخضع ذلك للتحقيق من قبل ا لوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لاسيما وأن هذا القرار صدر استناداً

---

**[٩] أنظر المقابلة الصحفية مع المفتش العام لوزارة النفط العراقية السيد علي العلاق والمنشورة في صحيفة المدى العراقية في ٢٠٠٦/٥/١٠ .**

للمادة (٤٠) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لجعل القرار ملزما لإيران [١٠] مما يعني التلويح باستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ضد إيران ، وبخاصة أن الحكومة الإيرانية رفضت تطبيق هذا القرار ، وأعلنت في شهر كانون الأول ٢٠٠٦ بأنها ستطلب من مشتري نفطها بأن يدفعوا باليورو بدلا من الدولار الأميركي ، ورغم أن شركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنت بكونها ما زالت تسعر مبيعاتها النفطية بالدولار الأميركي ، لكنها تحصل على ٧٥% من إيرادات صادراتها النفطية باليورو الأوروبي[١١] . وفي الاتجاه ذاته هدد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد على خامنئي في ٢٠٠٧/٢/٨ الولايات المتحدة الأميركية باستهداف مصالحها في كل مكان في العالم في حال اعتدائها على إيران[١٢] ، وبتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ أعلن رئيس مجلس الخبراء الإيراني هاشمي رفسنجاني ( بان الأمن الدولي مرتهن بأمن منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية وان الجميع يدرك بان مفتاح امن الشرق الأوسط هو بيد إيران )[١٣] لذا فأن أي تصعيد مرتقب في مجريات الأزمة الإيرانية ستنعكس سلباً باتجاه تصاعد أسعار النفط في الأسواق العالمية.

٣. الصراع على النفط في نيجيريا : تحتل نيجيريا المركز الأول بإنتاج النفط في إفريقيا ، والسادسة على المستوى العالمي ويصل معدل إنتاجها إلى (٢.٦) مليون برميل يومياً ، وقد

---

[١٠] لمزيد من التفاصيل أنظر نص قرار مجلس الأمن الدولي ١٦٩٦ في ٢٠٠٦/٦/٣١ على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات (الانترنت) في www.un.org/arabic/se .

[١١] صحيفة الوطن الكويتية في ٢٠٠٦/١٢/٢٣ .

[١٢] للإطلاع على تفاصيل حديث السيد علي خامنئي ، أنظر : www.alarabiya.net .

[١٣] وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية – أيرنا في ٢٠٠٧/١١/٢٧ .

قامت العصابات المسلحة بالعديد من الهجمات على المنشآت النفطية في منطقة دلتا النيجر مما تسبب في خسارة أكثر من(٦٠٠) ألف برميل يومياً . وبحسب بيانات المجموعة النفطية الهولندية العملاقة (رويال دوتش شل) فقد أدت الهجمات إلى انخفاض صادرات نيجيريا من النفط الخام إلى (٤٠٥) ألف برميل يومياً[١٤] . مما ساهم بارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية .

٤. تأميم النفط في بوليفيا : أعلن الرئيس البوليفي الجديد ( إيفو مورااليس ) في الأول من أيار / مايو ٢٠٠٦ عن تأميم قطاعات المحروقات ووضع حقول النفط والغاز تحت إشراف الشركة الوطنية العامة للمحروقات ، وينطبق قرار التأميم على ٢٦ شركة أجنبية منحت حق التنقيب عن النفط في بوليفيا عام ١٩٩٦ ومنها شركة ريبسول الاسبانية وتوتال الفرنسية واكسون موبيل الأميركية وغيرها[١٥] مما أدى إلى إحداث مشاكل بين الحكومة البوليفية والشركات المذكورة وبالتالي تذبذب إمكانيات تصدير النفط البوليفي للأسواق العالمية .

**انعكاسات ارتفاع أسعار النفط :**

---

[٤] ظ صـ يفة الزمان ، ٢٠٠٦/٩/١٣ .
[٥] أنظر صـ يفة المدى البغدادية ، ٢٠٠٦/٥/٣ .

١. التركيز على دول الخليج العربي : أجمعت العديد من الدراسات الاقتصادية بوجود ست دول من دول الأوبك ممن ستكون لديها القدرة على توسيع إمكانياتها الإنتاجية ، بحيث ترتفع بقدراتها الإنتاجية من (٢٣) مليون ب/ى إلى (٤٤) مليون ب/ي في غضون السنوات العشرين القادمة وهذه الدول هي السعودية ، الإمارات ، الكويت ، والعراق وإيران ثم فنزويلا .

٢. ارتفاع عائدات النفط : تتقاسم الدول المنتجة والمستهلكة عائدات الريع النفطي . وهو ما يزيد في السعر للمستهلك النهائي فوق مجمل التكاليف ، ويتوزع الريع النفطي ( بعد استبعاد كافة التكاليف ، وإرباح الشركات الوسطية) بين الدول المصدرة للنفط ، وحكومات الدول المستوردة ( معبراً عنها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على استهلاك المشتقات النفطية ) . وتختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام ، أذا كلما انخفض سعر النفط الخام يتضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع وكلما ارتفع سعر النفط الخام تصاعد نصيب الدول المنتجة من الريع النفطي .

٣. استخدام المصادر البديلة : يلعب الارتفاع الحالي لأسعار النفط دور المحفز للتحول أكثر فأكثر إلى استخدام المصادر البديلة للطاقة على حساب النفط وهذا هو جوهر مبادرة الطاقة المتقدمة التي أقترحها الرئيس الأميركي جورج بوش في شباط / فبراير ٢٠٠٦ ضمن خطاب حالة الاتحاد والتي تهدف إلى تطوير مصادر طاقة نظيفة أرخص ويمكن الاعتماد عليها . وقد رُصد لهذه المبادرة مبلغ عشرة مليارات دولار أميركي لتطوير هذه المصادر وزيادة الاستثمارات في مجالات تطوير تكنولوجيا الطاقة

البديلة وبنسبة ٢٢% عما كانت عليه قبل المبادرة . و قد عرض الرئيس الأميركي جورج بوش في خطابه السنوي عن حالة الإتحاد في ٢٠٠٧/١/٢٣ خطة جديدة لمواجهة ارتفاع أسعار النفط تضمنت ثلاث فقرات الأولى : تنويع مصادر الطاقة الأميركية باعتماد الوسائل التكنولوجية المتقدمة . والثانية : زيادة إنتاج النفط الأميركي باستخدام أساليب حساسة مراعية للبيئة . والثالثة : مضاعفة المخزون الاحتياطي الإستراتيجي من النفط [١٦].

٤. إضعاف الإصلاحات الاقتصادية : ساهمت فوائض عائدات النفط غير المتوقعة في البلدان المنتجة له بإضعاف عمليات الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان. وطبقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في حزيران /يونيو ٢٠٠٦ ، عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد زادت السعودية أنتاجها من النفط من (٧,٤) مليون برميل يومياً إلى (٩,٢) مليون برميل يومياً . كما شهدت دول الخليج الأخرى زيادات كبيرة في معدلات الإنتاج حيث ارتفع أنتاج الكويت بنسبة ٣٣% وقطر ٢٤% ودولة الإمارات ٢٣% . وتزامن مع هذه الزيادات طبقاً لذات التقرير ، تزايد الإيرادات المالية الحكومية لصادرات النفط . حيث تضاعفت خلال السنوات الثلاث الماضية مرتفعة من ( ١٥٤) مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٢ إلى (٣٦٥) مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٥ عدا ليبيا وسوريا . كما تضاعفت الاحتياطات المالية في الخارج من (١٤٠) مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى (٣٠٠)عام ٢٠٠٥ مما أدى إلى الاعتماد على الفوائض النفطية لتنشيط الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وإسدال الستار عن مشاريع

---

[١٦] أنظر خطاب بوش عن حالة الاتحاد في ٢٠٠٧/١/٢٣ والمنشور على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية على شبكة الإنترنت الدولية والمتوفر على الموقع الرسمي : www.usinfo.state.gov .

الإصلاحات الاقتصادية . و قد مكن الريع النفطي النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي من تقديم الخدمات لمواطنيها بتكلفة بسيطة أو من دون تكلفة على الإطلاق ، وفي المقابل أن يبقى نشاطهم السياسي في الحدود المرسومة من قبل حكوماتهم [١٧].

**التوقعات المستقبلية :**

أ. **وكالة الطاقة الدولية** : تنبأت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦ بتصاعد أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء تراجع إنتاج النفط الخام من الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)وبخاصة : المكسيك والنرويج وكندا وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب بنسبة (١.٨%) أي (١.٥٥) مليون ب/ي في عام ٢٠٠٧ [١٨] ، وذلك بسبب استمرار تصاعد الطلب من الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية .

ب. **صندوق النقد الدولي** : أكد الصندوق في تقرير له عن التوقعات الاقتصادية الدولية صدر في تشرين الأول ٢٠٠٧ ، بان أسواق النفط العالمية تعاني من ضغوط على جانب العرض والتوترات السياسية والتي ستدفع أسعار النفط نحو الارتفاع عن مستوياتها القياسية لتتجاوز سقف (٩٥) دولارا للبرميل الواحد بحلول ٢٠٠٨ [١٩].

---

[١٧] مبارك مبارك أ مد تغير القيادة والت ول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آراء ول الخليج ، إصلا مركز الخليج للأب اث ، دبي ، العدد الخامس عشر ٢٠٠٦ ، ص٣٧ .

[١٨] وزارة النفط بدولة الكويت : تقرير التطورات في السوق النفطية ٢٠٠٦ ، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت) في : . www.moo.gov.kw

[١٩] ص يفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٧/١٠/١٨ .

ج. **معهد اليابان لاقتصاديات الطاقة** : حدد التقرير السنوي للمعهد المذكور ثلاث سيناريوهات للأسعار خلال عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ وكما يلي :

**الأول** : استمرار الأسعار الحالية : والتي تتراوح في المتوسط ما بين (٦٠-٦٥) دولار للبرميل الواحد .

**الثاني** : السعر المرتفع : ممثلاً ببروز عوامل تأثير جديدة ، كأن يسجل الطلب العالمي على النفط ارتفاعاً في العام ٢٠٠٧ قدرها (٦٠١) مليون ب/ي عن العام السابق ، مما يؤدي لزيادة أسعار النفط ما بين (٧٠-٧٥) دولار للبرميل الواحد . وفي حالة حصول إنقطاعات في الأمدادت فقد يكون المتوسط أعلى بحوالي خمسة دولارات (٧٥-٨٠) دولار للبرميل الواحد .

**الثالث** : السعر المنخفض : ويتمثل في تسجيل الطلب العالمي على زيادة معتدلة قدرها (١.٢) مليون ب/ي عن العام السابق وسيكون معدل سعر النفط خام ما بين (٦٠- ٦٥) دولار أميركي للبرميل الواحد[٢٠].

ج. **وزير البترول السعودي** : تؤثر قرارات المملكة العربية السعودية في خفض أو زيادة كميات إنتاج النفط المصدر للأسواق العالمية في تثبيت الأسعار ، كونها أكبر منتج و مصدر للنفط في العالم ، ويتراوح إنتاجها حاليا بين (٨.٥ و ٨.٦) مليون برميل يوميا ، وتستحوذ على ٣٠% من كميات النفط التي تصدرها دول منظمة

---

[٢٠] **لمزيد من التفاصيل أنظر تصري ات البروفيسور (كين كوياما)مدير قسم أب اث الصناعة والإستراتيجية في معهد اليابان لاقتصاديات الطاقة والمنشورة في ص يفة الزمان في ٢٠٠٧/١/١٧ .**

الأوبك . وطبقاً لتصريحات وزير النفط السعودي السيد علي النعيمي[٢١]، تخطط السعودية لزيادة أنتاجها إلى (١٢.٥) مليون برميل يومياً ، وفي المرحلة الحالية لا يوجد ما يدعو للتغيير إذا ظل الاتجاه على ما هو عليه مع تحسن السوق النفطية ، ومما يعني ضمناً استمرار أسعار النفط في عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ على مستوياتها المرتفعة .

د. **ريتشارد هاس** : توقع المذكور استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، نتيجة للطلب المتزايد من قبل الصين والهند والنتائج المحدودة للجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية للحد من ظاهرة الاستهلاك وزيادة احتمالات حدوث نقص في التغذية النفطية وعندئذ سيتجاوز سعر برميل النفط (١٠٠) دولار أميركي[٢٢] .

هـ. **الرئيس الفنزويلي** : طالب الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في خطاب له ألقاه في مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط ( الأوبك) والذي عقد بالرياض في المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٧/١١/١٨ بضرورة قيام منظمة الأوبك بدورا مؤثرا، وطالبها بتكريس نفسها لاعبا جيوسياسيا مهما على المستوى العالمي ، وحذر من احتمال وصول أسعار النفط إلى (٢٠٠) دولارا للبرميل

---

**[٢١] صحيفة الشرق الأوسط السعودية في ٢٠٠٧/٢/١٣ .**

**[٢٢] سبق وأن عمل ريتشارد هاس مديراً لبرنامج الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي في إدارة الرئيس بوش الأب ، ثم عمل مديراً للتخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأميركية في الفترة الأولى لإدارة بوش الابن وخرج عام ٢٠٠٣، ويعمل حالياً رئيس المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية ، لمزيد من التفاصيل أنظر :**

**Richard N. Hass : The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006, available at : www.foreignaffairs.org**

الواحد إذا هوجمت إيران من قبل الولايات المتحدة الأميركية ا و اتخذت خطوات مماثلة ضد فنزويلا [٢٣].

**الخاتمة:**

**بضوء ما تقدم ، نستنتج الآتي :**

١. تختلف الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط من حيث البعد الزمني الذي استغرقته ومبرراتها الاقتصادية والسياسية عن الصدمتين السابقتين ، لذا فان أسعار النفط عقب الصدمة الثالثة مرشحة للاستمرار والتصاعد بعكس ما حصل بعد الصدمتين الأولى والثانية حيث تراجع السعر عقب انحسار تأثير مبررات الصدمتين السابقتين .

٢. حصلت الصدمة الحالية بتصاعد تدريجي لأسعار النفط ، مع وجود خزين استراتجي لدى الدول المستهلكة وبخاصة الولايات

[٢٣] صحيفة الزمان اللندنية في ٢٠٠٧/١١/١٩ .

المتحدة الأميركية ، مما ساعد على التحكم النسبي في اتجاهات العرض والطلب .

٣. بظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانتشار تأثير العوامل السياسية على ثلاثة قارات في العالم العراق وإيران في أسيا ونيجيريا في إفريقيا ، وبوليفيا في أميركا اللاتينية ، لذا فان أي توجه نحو تصعيد التوتر السياسي واحتمال التصادم العسكري بين إيران والدول الغربية سيدفع بارتفاع أسعار النفط لتتجاوز (١٠٠ دولار ) في الأسواق العالمية وعندئذ سيلقي هذا الارتفاع بظلاله القاتمة على الاقتصاد العالمي .